الأستاذ محمد طلابي -
المصالحة الوطنية عنوان الوسطية في الفكر السياسي : تعالوا إلى كلمة سواءً بيننا وبينكم))

- ما القصد أولاً بالمصالحة الوطنية؟
- من هم أطراف المصالحة الرئيسيون في بلاد المسلمين؟
- في ظل العولمة ككابح لنهضتنا، أليست المصالحة الوطنية قدراً سياسياً وليست اختياراً سياسياً؟
- ما هي القواعد الأخلاقية والسياسية الضامنة لميثاق المصالحة بين الأطراف الرئيسية لها؟
- أين تكمن عوامل الدفع التاريخي اليوم لتحقيق مشروع المصالحة والتصالح مع الذات؟
- أليست المصالحة عنواناً لحركة التحرر الوطني في وثبتها الثانية؟
- ما هي الركائز السياسية الكبرى للمصالحة الوطنية بين أطرافها المعنية؟

أولاً:المصالحة الوطنية التاريخية في جوهرها تطبيع مع الذات لكسبها المناعة

في رأيي إن المصالحة عهد بالتطبيع الكامل والتاريخي بين أطراف الفعل الأساسيين في كل وطن إسلامي، عهد على التعاون لمداواة بعضنا بعضاً من كل الأمراض والمخاوف السياسية عند كل الأطراف السياسية، مخاوف لن تفرخ إلا الفتن والخصومات المنهكة لنا والمكبلة لنهضة بلادنا، والمحرفة لخط الإصلاح والنهضة والتقدم.

والمصالحة أيضاً ميلاد جديد لحركة التحرر في وثبتها الثانية، حركة تحرر ثانية لمواجهة ومقاومة الآثار المدمرة للغزوة الاستعمارية الثانية الجارية تحت عنوان: العولمة. حركة تحرر تضمن لنا موقعاً وموضعاً في الخريطة التاريخية للألفية الثالثة، وتحمينا من الانقراض التاريخي لا قدّر الله. وهي أيضاً (أي المصالحة) كحركة تحرر ثانية هي عهد سياسي توافقي تاريخي يضمن لنا على المدى البعيد امتلاك أسهم في الإنتاج الحضاري العالمي للحقب والقرون المقبلة.

أطراف المصالحة الرئيسيون في بلادنا هم كل أبناء التيار العلماني يميناً ويساراً. المؤمنين بإخلاص بالعمل الشرعي والمحبين فعلاً لوطنهم، مع كل دوائر التعبير عند هذا التيار: كالتعبير الفكري، السياسي، الحزبي، النقابي، الحقوقي والجمعوي وغيرها.

وأيضاً كل أبناء التيار الإسلامي بكل طوائفهم ومذاهبهم. المؤمنين بإخلاص بالعمل الشرعي والمحبين فعلاً لدينهم ووطنهم. مع كل دوائر التعبير عند هذا التيار: كالتعبير العقدي، الفكري، السياسي، الحزبي، النقابي، الحقوقي، إلى التعبير الجمعوي وغيرها.

والطرف الثالث في هذه المصالحة يتمثل بالحكام وبطانتهم: اللهم ارزقهم بطانة صالحة يا رب، خالية من اللصوص والحاقدين على البلاد والعباد.

لكن مهما تقدمت هذه الأطراف في تطبيع العلاقة في ما بينها وبالخصوص بين التيار العلماني الوطني والتيار الإسلامي، يبقى أن الطرفين الأساسيين في نجاح هذا العهد التاريخي لبلادنا هما: المساهمة الفعلية للمؤسسة الحاكمة باعتبارها عصب سلطة الدولة والمساهمة الفعلية للمجتمع باعتباره مصدر السلطة والسيادة من الناحية النظرية.

فالمؤسسة الحاكمة المتصالحة مع هذا الكل أعلاه بلا استثناء والراعية للكل بلا استثناء، ستعطي- لا محالة- لحمة قوية تمسك بقوة بين أطراف المصالحة فتحولها إلى عروة وثقى إن شاء الله.

كما أن احترام كل الأطراف السابقة للإرادة السياسية عند الانتخاب، لكل فئات وطبقات الأمة ولطموحاتها المستقبلية بلا إهمال أو ازدراء أو مبالغة سيقوي-لا محالة- من إمكانيات بناء حركة تحرر ثانية قادرة على بناء جهاز مناعة ضد طوفان العولمة الرهيب.

فنحن اليوم أمام معادلة سياسية دقيقة: فرجالات التيار الإسلامي اليوم ينبتون بقوة في وسط المجتمع، وبالمقابل وفي نفس الوقت ينبت رجالات التيار العلماني في جهاز الدولة. إنها المعادلة السياسية الصعبة.

وعلى حكماء هذين التيارين وحكام البلاد التفكر والتدبر في هذه المعادلة السياسية والتي لن تحل بطريقة نافعة للبلاد والعباد إلا بالتوافق والتركيب لأطراف الخير عند التياريْن وهو عنوان الفكر السياسي الوسطي. وبالوفاء بعهد المصالحة الوطنية، والتطبيع الجدي بين التيارين وبين الدولة والحركة الإسلامية في كل ربوع الأمة، فتصير من أسهل المعادلات السياسية في بلادنا.

أما الذي يفكر من داخل الدولة وأجهزتها أو من خارجها من اليساريين والعلمانيين في أن يستأصل الحركة الإسلامية باستعمال أجهزة القمع التي يمتلكها اليوم فهو واهم.

فالحركة الإسلامية الواعية والمنظمة ليست أكثر من رأس جبل جليد أو رأس هرم قاعدته العريضة هي الصحوة كمادة خام لإنتاج الحركيين الإسلاميين. فهي نهر يمكن تحريف مجراه أحياناً ، ولكن لا يمكن تجفيفه أبداً حتى وإن بنت عليه العولمة المعادية للإسلام وبدعم من حلفائها العلمانيين بالداخل، ألف سد عالٍ فلن تفلح. إنها سنة تاريخية جبارة تصعد من عمق التاريخ.

ونفس النصيحة أريد أن أوجهها إلى إخواني في الحركة الإسلامية الذين يعتقدون أن استمرار انغراس رجالاتهم في المجتمع، سيمكنهم من الهيمنة على المجتمع المدني اليوم ثم

السيطرة على المجتمع السياسي غداً. إنه الوهم أيضاً. إن هذا التفكير هو الآخر لا يخلو من سذاجة وعفوية فكرية وسياسية وتاريخية.

ثانياً:المصالحة تعني بلوغ الدولة والأحزاب والمذاهب والتيارات سن الرشد السياسي

وسن الرشد السياسي بوضوح ليس أكثر من أن تتسلح وتتحلى جميع الأطراف، حتى في مرحلة التدافع الحاد، بأخلاق وقواعد السلوك السياسي الراشد. بحيث يصير هذا السلوك أو القاعدة السياسية: موقفاً مستقراً وسلوكاً مستقراً وحالة نفسية إيجابية مستقرة في داخل كل الأطراف، لا تمرد عليها من أي طرف سواء أكان دولة أم حزباً إسلامياً أم حزباً علمانياً. عندها فقط سيكون بنيان المصالحة مرصوصاً ومتيناً. فما هي هذه القواعد؟

القاعدة الأولى: الأخذ بمبدأ الحوار

اعتبار الحوار موقفاً وسلوكاً وحالة نفسية ونظام حياة بين كل الأطراف. وهو قاعدة وسلوك عند الإسلامي مستمدان من الشريعة الإسلامية التي تدعونا للتعارف أو الحوار.

قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)) الحجرات: ١٣.

والتعارف في لغة القرآن أعلى شأناً من مصطلح «حوار». عبر عنه تراثنا الفقهي العظيم بالقول الحكيم: ((رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيك خطأ يحتمل الصواب)). باعتبار أن لا أحد، غير الله العليم، يملك الحقيقة المطلقة من أي طرف كان، وبالحوار فقط نوسع دائرة الحقيقة. لذا فإن من الأخلاق العلمية الراقية أن نتحلى جميعاً بفضيلة الإنصات لرأي الآخر، ضداً على العادات السيئة للحوار ومنها: الإنصات بسهو لرأي الآخر أو عدم الإنصات بالجملة لمخالفك في الرأي.

والأخطر من ذلك التلبيس على من خالفك أو خاصمك. فلا تعتبره مخالفاً أو مخاصماً لك من أهل بلدك ووطنك أو عقيدتك. بل تعتبره عدواً يجب سحقه حتى وإن كان خسارة وطنية للنهضة، كما حدث في الجزائر. والتلبيس أن تأخذ نُتَفاً من أقوال أو أفعال خصمك الحقيقية وتلفقها بباطل فتؤولها وتعطيها معنى تريده أنت، لتوقع بغريمك في ميدان من ميادين الهلاك. ففي هذه الحالة اعلم أن باب الحوار مغلق.

هذا لا يعني أننا ضد المصارحة بالأخطاء الحقيقة، بل نحن مع ذلك، ولكن سنكون ضد نثر الأباطيل لأنها مفسدة سياسية وليست دهاء أو حنكة سياسة كما يتوهم بعض الممارسين السذج.

والشاهد أن الدولة والأحزاب بتياريْها الأساسيين، ملزمة باحتضان قاعدة الحوار والإنصات بعضها لبعض علّ وعسى أن يكتشف كل طرف ما يحتمله صوابه من خطأ،

ويكتشف ما يحتمله خطؤه من صواب. فتتوسع بذلك دائرة الحق والصواب وتتقلص دائرة الخطأ والباطل.وهذا أمر يخدم النهضة كثيراً. إذ نقلل به من الأخطاء، وخصوصاً منها الأخطاء القاتلة للنهضة، وهذا مؤشر على بلوغنا جميعاً سن الرشد السياسي -نحن أطراف المصالحة-.

القاعدة الثانية: الأخذ بمبدأ الحق في الاختلاف

ومعناه الإيمان بسنة التعدد والتنوع والتغير في ظواهر الخلق الإلهي الواحد الأحد. والحق في الاختلاف يعني الأخذ بالحرية الكاملة للناشطين السياسيين في تبني المرجعية الفكرية التي يستمدون منها خطهم السياسي العام ، ويستندون إليها في نتاجهم ا لفكري وسلوكهم العملي.

فلا حق لإقصائي علماني أو حاكم في أن يمنع بالعنف المادي والفكري حزباً إسلامياً من التعبير السياسي، بحجة خرافة عدم تدخل الدين في العمل السياسي المأخوذة من حقل سياسي في بيئة مسيحية تختلف شكلاً ومضموناً وتجربة عن تجربة الإسلام التاريخية.

وأيضاً لا حقّ لمتطرف إسلامي أن يفرض بالعنف المادي والفكري على حزب علماني الأخذ بأحكام الشريعة في صياغة برامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. قال تعالى: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)) (البقرة: ٢٥٦).

فالإيمان بحق الاختلاف يفضي بنا إلى أهمية التوافق بين أطراف المصالحة الوطنية على مبدأ ثابت في إدارة الخلافات والاختلافات. والمبدأ في نظري ليس أكثر من القاعدة الفقهية الرائعة التي صاغها علماء الإسلام وهي: (لنتعاون في ما اتفقنا عليه وليعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه). إلا أن هذا غير كافٍ. فلا بد من آلية لحسم الخلاف أو الاختلاف الذي يفضي إلى شل حركة العمل السياسي وتأزمه.

وهذه الآلية ليست أكثر من تبني الديمقراطية كوسيلة إستراتيجية في تداول السلطة والثروة وهي القاعدة الثالثة.

القاعدة الثالثة: اعتماد الديمقراطية كوسيلة إستراتيجية للتناوب على ممارسة الحكم

فمبدأ التناوب الديمقراطي كوسيلة استراتيجية وليس كفلسفة لممارسة الحكم وتنظيم الخلاف وفض النزاعات والأزمات المحتملة في العمل السياسي بين الطرفين الرئيسيين في المصالحة أمر حيوي للنهوض السلس لبلادنا وبأقل ما يمكن من الأزمات والصدمات ومن الجهد البشري والمادي، وبأقل حصة من الزمان التاريخي.

والديمقراطية عند المناضل الإسلامي وسيلة وليست فلسفة. فالديمقراطية، كفلسفة، عقيدة ملحدة لأنها تعتقد السيادة المطلقة للشعب في الحكم. وهذا تأليه للإنسان، وهذا

يتعارض مع مبدأ الشورى في الشريعة الإسلامية الذي يكون فيه الحكم المطلق لله والسلطة للأمة مقيدة بالشريعة.

قال تعالى: ((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)) (النساء: ٥٩).

هذه مساحة الاختلاف الأساسية بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية.

أما مساحة الائتلاف بين الشورى والديمقراطية كوسيلة للحكم فواسعة للغاية من حيث إن الشورى تستغرق الديمقراطية وليس العكس في وسائل الحكم. وهذا الائتلاف رصيد هام للمصالحة بين العلمانيين الوطنيين الديمقراطيين حقاً والإسلاميين الديمقراطيين حقاً.

في رأيي إن البرنامج السياسي الاستراتيجي للإسلاميين المؤمنين حقاً بالديمقراطية كوسيلة إستراتيجية للحكم برنامج مركب من مرحلتين تاريخيتين متداخلتين:

- مرحلة تاريخية سفلى: شعارها السياسي المركزي دولة الديمقراطية أولاً.
- مرحلة تاريخية عليا: شعارها المركزي دولة الشريعة ختاماً.

بتعبير آخر، فنجاح المصالحة التاريخية ببلاد المسلمين يَلْزم الحركة الإسلامية التبني الكامل للديمقراطية كوسيلة إستراتيجية لممارسة السلطة. وليس تكتيكاً خبيثاً أي سلماً يصعد به الإسلاميون إلى الحكم ثم يرمون به خارج اللعبة الديمقراطية حينما تصبح الديمقراطية لا تخدم مصالحهم الحزبية. هذا في رأيي خبث وتهور سياسي. بتعبير ثالث إذا أعطت صناديق الاقتراع بلا تزوير التزكية السياسية لليساريين ليحكموا البلاد فعلينا كإسلاميين الانضباط لإرادة الشعب، وألاّ نعاكسها أبداً، وألاّ نضع العصا في العجلة. فهذه مكيافيلية خبيثة. فالسياسة الشرعية تخضع للدين والأخلاق. بعكس السياسة الوضعية التي علينا الحذر من غوايتها الخطيرة.

الشيء ذاته بالنسبة إلى العلماني الديمقراطي حقاً. فيجب ألا تكون الديمقراطية في نيته وسيلة تكتيكية يصعد بها إلى الحكم ثم يرمي بها خارج ممارسته السياسية حينما تصبح هذه الوسيلة لا تخدم مصالحه.

بتعبير ثانٍ على العلماني الديمقراطي الحداثي حقاً أن يحترم إرادة الشعب أو الأمة إذا أعطت صناديق الاقتراع التزكية السياسية للإسلاميين ليحكموا البلاد.

ومن مساحات الائتلاف بين الإسلاميين الديمقراطيين والعلمانيين الديمقراطيين أن الديمقراطية تؤكد أن السلطة للشعب يمارسها من خلال مؤسسات الدولة، والشريعة الإسلامية نفسها تؤكد أن الأمة مستخلفة في الأرض. قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) (البقرة: ٣٠)، وإليها تعود السلطة العليا. وتمارسها بواسطة الشورى في مؤسسات

دولة الشريعة. قال تعالى:((وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)) (الشورى: ٣٨) .قال تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)) (آل عمران: ١٥٩).

فالاستخلاف والشورى يعطيان الحق للأمة في اختيار أولي الأمر، ومراقبتهم، ومحاسبتهم، ومحاكمتهم، وإقالتهم وفق دستور الأمة وهو الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون الأساسي للدولة والأمة الإسلاميتين.

والديمقراطية هي الأخرى جاءت بمبدأ القانونية في الحكم، أي أقرت بـ(دولة القانون). فكان الدستور شرطاً من شروط ممارسة السلطة في النظام السياسي الديمقراطي وممارسة العمران.ويعتبر مبدأ القانونية عند كبار فقهاء القانون الدستوري وكبار علماء السياسة من أهم الإصلاحات السياسية الجذرية في الثورة الليبرالية. وهذا صحيح، لكن ما هو أصح وأنصع من الشمس أن الإسلام، بلا منازع، هو الأب الأول لمبدأ القانونية أي (دولة القانون) قبل الثورة الفرنسية بـ ١٢ قرناً من الزمان. لقد صاغ الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم أول دستور مكتوب بتوافق مع مكونات الأمة في المدينة- بمن فيهم اليهود- مستمداً من شرع الله، عرف باسم (الصحيفة). فحتى كبار الطغاة من الحكام والسلاطين المسلمين كانوا لا يتجرأون على الحكم بغير الشريعة الإسلامية، باعتبارها دستور الأمة حتى مجيء الغزوة الاستعمارية العلمانية الأولى في القرنين التاسع عشر والعشرين لدار الإسلام.

ومن حقوق الأمة أيضاً في الإسلام حق المعارضة السياسية. وهي فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال تعالى: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)) آل عمران: ١١٠.

وحق المعارضة للزيغ السياسي فريضة سياسية، كشأن باقي الحقوق في الإسلام التي ترتقي إلى درجة الفرائض. أما الحق، فلصاحبه الاختيار بين ممارسته أو عدم ممارسته بعكس الفريضة. فالحق في الإسلام فرض كفاية، وإذا لم يقم به أحد من المسلمين أصبح فرض عين على كل مسلم، وإذا لم تزاوله الأمة أصبحت آثمة. من هنا تظهر القوة النوعية لحقوق الإنسان في الإسلام.

فالحق في المعارضة يعني الإيمان بالحق في الاختلاف والإيمان بمبدأ التعددية الفكرية والسياسية كما سنرى.

إذاً في كل هذه القضايا السياسية الكبرى نلمس بوضوح تطابقاً معتبراً بين وجهتي نظر الديمقراطية العلمانية والإسلامية. وهذا جيد للغاية، ورصيد كبير للاستثمار السياسي في المصالحة عند عقلاء وحكماء المصالحة التاريخية.

والديمقراطية باعتبارها الركن السياسي لليبرالية أخذت بمبدأ فصل السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية، واستقلالها النسبي بعضها عن بعض. وهو من الإصلاحات السياسية الجبارة التي جاءت بها الليبرالية لتجاوز النظام السياسي الكلياني أو الشمولي الذي يجمع فيه شخص واحد كل السلطات الثلاث.

وأكدت مبدأ استقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي وعن الدولة. والاستقلال النسبي بين دوائر: الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها. والديمقراطية هي الأخرى تؤكد مبدأ التعددية الفكرية والسياسية وغيرها.

للأسف جاءت الاشتراكية لاحقاً فأجهزت على هذا الفكر الليبرالي الثري والثوري بالمفهوم السياسي الراشد للكلمة، واستعاضت عنه بفكر معاد للتعددية ولمبدأ فصل السلطات، ولاستقلالية مؤسسات المجتمع المدني. وأقامت على أنقاضه نظاماً سياسياً شمولياً موغلاً في الظلامية والاستبداد والرجعية السياسية. إنها الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في الحقبة السوفييتية، وملاحقها في العالم حتى سقوطها المدوي في نهاية الألفية الثانية.

فما حكم الإسلام في مبدأ التعددية وفصل السلطات؟ وهل تدعو الشريعة الإسلامية إلى نظام سياسي (شمولي) شبيه بالنظام السياسي الشيوعي كما يزعم العلمانيون؟

إن قراءة غير متعصبة في تجربة الإسلام التاريخية وبعقول مبصرة لا غِشاوة أيديولوجية عليها، تؤكد لكم أن الإسلام بريء من التصور التوتاليتاري أو الشمولي للحكم السياسي كما عرفناه سابقاً.

إن تعدد المذاهب الفقهية في الفترة الإسلامية المزدهرة، والتي بقي لنا منه اليوم خمسة مذاهب على الأقل، أربعة مذاهب سنية، والمذهب الشيعي الجعفري، لدليل على إقرار الشريعة الإسلامية بالتعددية مبدأ وتطبيقاً.

إن نظام فصل سلطات أولي الأمر كان أمراً قائماً نصاً وواقعاً. فالسلطات الرئيسية: التنفيذية، التشريعية (الفتوى) والقضائية كانت منفصلة بعضها عن بعض.

فاقرأوا عن القاضي في عهد النهوض الإسلامي الأول، في كل دار الإسلام وكيف أنه كان لا يحكم إلا بما أنزل الله ووفق المذهب المعتمد، وكان يرفض تدخل، ليس وزير الداخلية، بل الخليفة والسلطان نفسه. ومثال وقوف الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، وهو أمير الأمة، أمام القضاء والحكم ضده بالعدل لصالح اليهودي مثال تاريخي مدوٍ في استقلال القضاء الإسلامي وعدله.

لقد كانت السلطة القضائية مستقلة كل الاستقلال عن السلطة التنفيذية. وهذا ما افتقدناه اليوم بعد سقوط دولة الشريعة ومجيء دولة العلمانية والقانون الوضعي. فأصبحنا جميعاً تحت جحيم نظام شمولي، كل السلطات الثلاث في قبضة رجل واحد أو حفنة واحدة من الرجال المستبدين.

واقرأوا بعين مبصرة وعادلة عن مؤسسة الفتوى (السلطة التشريعية) وهيئة المفتين والعلماء في تلك المرحلة: لقد كان الحاكم لا يتخذ قراراً كبيراً إلا وكان بعد شورى ملزمة للفقهاء والعلماء.

فها هو أمير المسلمين، يوسف بن تاشفين زعيم المرابطين، لم يتخذ قرار توحيد الأندلس تحت حكمه إلا بعد أن استشار فقهاء المالكية بالمغرب والأندلس، باعتبارهم صفوة الأمة المثقفة وأهل الشورى وسلطة الإفتاء أي التشريع. بل استشار حتى كبار علماء عصره من خارج الغرب الإسلامي، وهما حجة الإسلام أبو حامد الغزالي والعلامة الطرطوشي فأفتى الكل بقرار التوحيد.

بل إن كثيراً من العلماء والمثقفين الإسلاميين العضويين من أهل العلم والفتوى والقضاء تعرضوا للتعذيب والقتل فداءً للإفتاء والقضاء المستقل وقول كلمة الحق وذوداً عن مبدأ القانونية ضد حاكم ظالم خرج عن الأخذ بدستور الأمة وهو الشريعة. مثال ذلك ما حدث للإمام مالك الذي عذب والإمام ابن حنبل الذي أعدم في عهد الخلفاء العباسيين، والعلامة الشهيد عبد السلام جسوس مع السلطان م. إسماعيل بالمغرب الذي رفض أن يصدر أو يزكي فتوى غير شرعية تسمح بتمليك ذوي البشرة السوداء للسلطان كعبيد. فكان جزاؤه الإعدام. تقبله الله من الشهداء. والأمثلة بالمئات في كل دار الإسلام. كل هذا يقدم الدليل على التطبيق الحي لمبدأ فصل السلطات في الإسلام وامتلاك كل سلطة لشخصيتها المستقلة. والدليل على التطبيق الحي لمبدأ القانونية:(دولة العدل والقانون). والدليل على غياب النظام السياسي الشمولي الذي ينعتون به الإسلام ظلماً أو جهلاً، والذي عرفته الأنظمة الشيوعية والفاشية في القرن العشرين. بحيث تم تركيز كل السلطات في يد حزب واحد أو زعيم واحد أو حاكم واحد من دون مجتمع مدني ومن دون تعددية. فالإسلام براء من ذلك.

أما استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن المجتمع السياسي في مجتمع الحداثة الغربي بأحزابه ونقاباته ومنظماته الحقوقية والشبابية والنسائية والجمعوية، وحقها في ممارسة المعارضة للدولة ، كل ذلك كان له نظير في المجتمع الأهلي الإسلامي. فحق المعارضة أو القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان في متناول كل مسلم، باعتبار الإسلام ملكاً مشاعاً للجميع. وليس ملكية خاصة كما هو شأن الديانة المسيحية التي كانت ملكاً خاصاً بسلك رجال الكنيسة.

ومن أهم منظمات المجتمع الأهلي الإسلامي للنهوض الأول: مؤسسة الحسبة، مؤسسة الفتوى، مؤسسة الحنطة (نقابة الحرفيين)، مؤسسة الوقف، مؤسسة المسجد الذي أدى أدواراً عظيمة في تاريخ الأمة كمركز للصلاة والتعبد ومقر للحكم والقضاء والفتوى والتربية والتعليم ومنبر للإخبار. ودار ندوة للنقاش العلمي، ومقر لمعارضة الظلم، ومقر لانطلاق جيوش المجاهدين في سبيل الله.

كما لعبت العصبية والزاوية في دار الإسلام دور الحزب في العصر الحديث، قال ابن خلدون إن العصبية (كانت غايتها الملك). أي ممارسة السلطة وهذا هو ما يميز الحزب الحديث عن النقابة والجمعية وغيرهما: فهو يبغي الممارسة المباشرة للسلطة وهما ليستا كذلك.

كل هذه المؤسسات المدنية الإسلامية المستقلة عن الدولة إضافة إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها دستور الأمة المقدس، مثلت درعاً واقياً للدولة والأمة من خروج الحاكم أو المحكوم عن الحكم بغير ما أنزل الله. وحتى إن صمم الحاكم على الخروج عن دولة القانون (دولة الشريعة) فإنه يضطر إلى لَيِّ عنق النص القانوني لا إلى رفض النص القانوني أي القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. وهذا دليل على تجذّر مبدأ القانونية عند المسلمين -رعية ورعاة- في زمن جودة المنتج الإسلامي الحضاري.

مجمل الكلام أن الإسلام تجربة وشريعة وعقيدة أقر بمبدأ التعددية وفصل السلطات واستقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، بل أنجز هذه المهمة بدءاً من القرن السابع الميلادي ولم تنجزها الحداثة والليبرالية إلا في القرون الثامن والتاسع عشر والعشرين الميلادية.

وهذا التطابق بين التجربة الغربية وتجربة الإسلام مهم ولومن حيث الشكل التنظيمي للسلطة، إذ لكل تجربة غاياتها ومضامينها وفلسفتها. فالشكل التنظيمي هنا مهم جداً ونافع للتقريب بين أطراف المصالحة ببلادنا ويوجد مساحة ائتلاف كبيرة بينهم.

ثالثاً:المصالحة تستدعي اعتماد المنظومة الحقوقية للإنسان المتطابقة في المرجعيتين

أي تبني الجميع للميثاق العالمي لحقوق الإنسان غير المتصادم مع الشريعة الإسلامية، مع إضافة الحقوق الإسلامية غير الواردة في الميثاق الدولي، وما أكثرها. فكل الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان الوضعية متضمنة في مقاصد الشريعة الإسلامية مع زيادة كبيرة للغاية.وأدعو أبناء الوطن من التيار العلماني والمنظمات الحقوقية الوضعية إلى إدراكها والانتفاع منها لصالح البشرية جمعاء ولصالح المصالحة الداخلية. لأن الإسلام اهتم بكل حقوق بني آدم: حقوقه المادية وحقوقه الروحية. بعكس الحداثة التي لم تهتم إلا بالحاجيات المادية وأهملت العمق الروحي للإنسان. فهي فلسفة تمشي على رجل واحدة وتنظر بعين واحدة، وهو الخلل العميق لحضارة الغرب اليوم. والعودة الحثيثة للدين اليوم في العالم هي رسالة احتجاج قوي على هذا الخلل العميق في الحضارة العلمانية.

أبرزنا في سالف الذكر أن الإسلام لا يختلف مع الحداثة باعتبارها تعبئة وتمايزاً ولكن يختلف معها باعتبارها علمانية ويختلف معها في المضمون الذي تعطيه الحداثة لمفهوم الحرية. ونضيف أن الإسلام يختلف معها أيضاً في القيمة التي تعطيها للإنسان نفسه والتي تحكمت في مضمون الحرية وحقوق الإنسان عندها.فطبيعة القيمة وحجمها محدد كبير لمنظومة حقوق الإنسان وحجمها في المرجعيتين.

وهذه القيمة للإنسان في العقيدتين الوضعية والإسلامية يمكن قياسها بالتدبر في ثلاث قضايا كبرى تهم الكائن الآدمي هي: (قضية خلق الإنسان وقضية كرامة الإنسان وقضية الغاية من خلق الإنسان).

في قضية خلق الإنسان تتبنى الفلسفة الغربية المنظور المادي التطوري. ففي تصور النظرية التطورية لداروين المهيمنة أن إنسان اليوم الذكي والعاقل، ذا الإرادة القادرة على الاختيار من متعدد، ذا المخيلة العابرة للزمان والمكان، والمستقيم القامة الذي يمشي على رجليه سوياً، لم يكن في غابر الأزمان لا ذكياً ولا عاقلاً ولا متخيلاً ولا ذا إرادة. بل كان حيواناً غريزياً كمثل حيوانات عصرنا ويمشي على أربع.

فعند أهل هذا المذهب الحياة كلها في الأصل ليست أكثر من خلية بسيطة من البلازما البحرية تطورت عبر أزمنة سحيقة، فانبثقت منها كل الكائنات الحية بما فيها الإنسان. بل تزعم أن الأجداد الأوائل للإنسان العاقل هم القردة؟ لكن الصراع من أجل البقاء والعمل الذي فُرض على هذا القرد تحت ضغط الحاجة المادية للعيش والبقاء كما يزعمون، أعطاه خصائص جديدة جسدية شملت قامته وخصائص دماغه. فورَّث هذه الخصائص التي اكتسبها في تطور طويل إلى أحفاده، فحولتهم من قردة إلى إنسان عاقل، ذكي، متخيل ومستقيم القامة! ولا ندري ما هو نوع الحيوان الذي كان الجد الأول للقردة! وحكم نظرية التطور هذا ينسحب على كل الكائنات الحية وليس على الإنسان فقط.

والبحث العلمي اليوم يدحض نظرية داروين بالمرة ، مؤكداً بذلك الحقائق القرآنية حول الإنسان.

لقد أثبت البحث العلمي اليوم أن عدداً كبيراً من الكائنات الحية خلقت مكتملة وفجأة ومن دون أي تطور لها في الزمان، أي خلقت بالطفرة الواحدة مكتملة البناء، وليس حصيلة تطور ارتقائي في الخلية الأولى عبر الزمان ووفق قانون صراع الأنواع وقانون البقاء للأقوى والأصح.

وهذا يتطابق مع ما جاء في القرآن الكريم حول خلق الإنسان. قال تعالى: ((لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)) (التين: ٤)، أي مكتملاً دفعة واحدة. ولم يكن كائناً ناقص البنيان الجسدي والعقلي ليكتمل بنيانه بالتطور الارتقائي عبر الزمان الممتد كما زعم داروين بهتاناً.

قال تعالى: ((ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ)) (السجدة: ٩).

والبحث العلمي في الرياضيات يؤكد اليوم أن ارتقاء الكائن الحي - كالإنسان مثلاً - من نوع إلى نوع آخر مستحيل لأن هذا التطور الارتقائي، من نوع الخلية إلى نوع السمكة إلى نوع القرد إلى نوع الإنسان على سبيل المثال، يتطلب عمراً يفوق بكثير عمر غلاف الكائنات الحية الذي لا يتجاوز مليار سنة في تقدير العلم اليوم. وعمر الإنسان حسب الدراسات التاريخية لعلم الحفريات وعلم الآثار لا يتعدى مليون سنة. وهو حيز زماني لا يكفي للحصول على إنسان اليوم العاقل الذكي، ذي الإرادة والذي يمشي سوياً. بل أكد العلم اليوم أن السلف لا يورث الخلف إلا الجينات الأصلية وليس المكتسبة.

وأثبت العلم اليوم أيضاً أن التطور في المخلوقات وفق قانون الصدفة خرافة كبيرة. لأن التركيب الخاطئ بين العناصر الكيماوية ومحاولة التصويب لهذا الخطأ يتطلب عمراً كونياً؛ وحجم من المادة الكونية يتجاوز عمر هذا الكون وحجم مادة الكون اليوم.

فنجاحك في إخراج عشرة دراهم مرقمة من واحد إلى عشرة من جيبك بالترتيب من رقم واحد إلى رقم عشرة، يتطلب منك ،حسب العالم الأمريكي الشهير«كريسي موري سن» تكرار المحاولة ١٠ مليارات مرة[١].

هذا في أمر بسيط. ولكن ما بالك في تركيب معقد للغاية تكون حصيلته نظاماً محكماً لمكونات الذرة ؟ أو نظاماً محكماً لمكونات الخلية الحية أو نظاماً محكماً لنظام المجرة ؟ ناهيك بعدد هذه الذرات والخلايا الحية والمجرات في الكون!!! فكم سيتطلب كل هذا من الزمان ومن المادة الكونية لتعويض الهدر في المادة والزمان نتيجة تكرار المحاولة والخطأ المفروضة بقانون المصادفة؟

إن عدد السنوات اللازمة لاحتمال الحصول على مثل هذا الكون حسب علماء الرياضيات رقم لا يمكن كتابته. وهو كتابة ١٠ مليارات سنة أمام ٢٣٤ صفر[٢].

فالخلاصة أن نظرية التطور والخلق بالصدفة هي أكبر خرافة في العصر الحديث ألصقت بالعلم زوراً وبهتاناً أو خبثاً من أهل المادية والإلحاد. فنظرية التطور وقانون الصدفة يبغيان نفي الغائية في الوجود وأن حياة الإنسان عبث بلا غاية، وتبغيان نفي وجود الغيب ووجود الله الخالق البديع. فهي أكبر محاولة لإضفاء الصبغة العلمية على عقيدة الإلحاد التي لا تؤمن إلا بعالم الشهادة أي العالم المادي الذي يؤكده العقل والعلم المادي ليس إلاّ.

للبرهنة العقلية على وجود عالم الغيب أصوغ المثال الآتي من مملكة الحياة. لعلّ ناكريه يتفقهون.

إن الله تعالى قد خلق المادة الحية لكوكبنا في ترتيب نعلم منه أربعة مستويات هي: مملكة النبات، مملكة الجراثيم والكائنات المجهرية، مملكة الحيوان ومملكة الإنسان، وقد زود الخالق مملكتي الحيوان والإنسان بجهاز عصبي ودماغ، لكنه وضع حدوداً لإدراكهما ، أي حدّد لكل منها عالماً للشهادة وما بعده فهو عالم غيب لها.

فالله الخالق البديع زود عالم الحيوان بدماغ وحواس لها حدود في الإدراك لعالم الموجودات، بحيث إن ما تدركه هو عالم الشهادة بالنسبة لها، وما لا تدركه بجهازها الحسي فهو عالم غيب لا يمكن أن تعلم عنه شيئاً.

فالقرد وهو من أقدر الحيوانات على الإدراك الحسي للموجودات في أوساط عالم الحيوان، لا يمكنه أن يدرك بدماغه وحواسه أشكال الموجات الضوئية والصوتية وقوة المغناطيس وقوة الجاذبية وعالم الرياضيات والمعادلات الفيزيائية والكيميائية وغيرها من المجردات الفكرية

اللاحسيّة. فكل هذا بالنسبة له خارج عالم الشهادة أي من عالم الغيب عند القرد. فإن قدّر لهذا القرد أن يكون ماركسياً لأنكر كل ما ذكرت واعتبره ميتافيزيقا وأوهاماً، ما دام هو غير قادر على إدراكه في صورة محسوسة. لكن كل ما ذكرته موجود. أليس كذلك ؟ رغم كونه ليس من عالم الشهادة الخاص بعالم الحيوان. فالمشكل كامن فقط في كون دماغ الحيوان وحواسه المدركة مركبة وفق حدود وسقف يستحيل معها إدراك ما فوق عالم شهادتها الخاص بها.

هكذا هو الإنسان، لقد خلق الله الإنسان من طين ونفخ فيه من روحه فزوّده بدماغ وعقل وحواس طبيعية للإدراك وأخرى غير طبيعية يصطنعها الإنسان بنعمة العقل، كالمنظار والميكروسكوب ومكبر الصوت والأشعة السينية وأشعة الليزر وغيرها كثير. فتعطيه إمكانيات أكبر لإدراك عالم الشهادة. فعالم الشهادة عند الإنسان أوسع وأعمق بكثير من عالم الشهادة عند الحيوان. هناك مساحة واسعة من عالم الشهادة عند الإنسان هي عالم غيب عند الحيوان.

لكن الله الخالق العظيم الذي وضع حدوداً للإدراك عند الحيوان أيضاً -ولحكمة ربانية يعلمها وحده- وضع حدوداً للإدراك عند الإنسان. حدوداً لن تتعدى عالم الكون المادي في أقصى الحدود، مهما وظف العقل البشري من الوسائط التكنولوجية العالية التطور.

فهل معنى هذا أن الله الخالق غير موجود؟ وأن مخلوقاته من الملائكة والجن والدار الآخرة والجنة وجهنم وغيرها -التي لا يعلمها إلا الله العليم الحكيم- غير موجودة ؟ فجواب أهل الإلحاد سيكون بالتأكيد لا وجود لموجود خارج عالم الشهادة، أي خارج ما يدركه الإنسان بجهازه الإدراكي.

وهذا الجواب طبعاً سيكون نفسه جواب القرد كبير الحيوانات: لا شيء موجود خارج عالم الشهادة ، أي خارج ما يدركه القرد بجهازه الإدراكي، فينكر بذلك وجود عالم الموجات الضوئية والصوتية وقوة الجاذبية وعالم الأفكار والعلوم وغيرها مما يستحيل عليه إدراكها بدماغه وحواسه.

إن عالم الغيب بالنسبة للإنسان المؤمن موجود حقاً. لكن إدراكه بالعقل البشري محال إلا بوحي من الله عز وجل لرسله وأنبيائه. وغير هذا فهو تكبر وعناد من هذا الإنسان. علينا نحن بني البشر أن نتواضع ونعرف قدرنا، ونعي بأننا نمتلك جهازاً عقلياً له حدود في الإدراك. ولن يدرك كل شيء فهذه أنانية مريضة ورثها العالم المعاصر عن فلسفة الأنوار في القرن الثامن عشر، والتي قدست العقل بدل أن تقدره كما قدره الإسلام. إننا لسنا إلا مخلوقاً من مخلوقات الخالق العظيم وأن ما ننعم به من عقل ليس أكثر من قبس من نفخة من روح الله، وأن الحكمة والعلم المطلق لله العليم الحكيم.

وبالمقارنة بين قيمة الإنسان في المرجعية الغربية ومرجعية الإسلام تظهر الفروق النوعية بينهما:

- فأول قيمة عظمى يتكرم بها الله عز وجل على بني آدم أن خلقه دفعة واحدة مكتمل البنيان العقلي والجسماني. ولم يخبرنا ديننا الحنيف أنه كان حيواناً أو قرداً تطور في الزمان. فراجعوا القرآن والحديث والتراث الثقافي الإسلامي ومؤلفات كبار العلماء غير المتأثرين بالفلاسفة الإغريق، فلن تجدوا تعريفاً للإنسان تحت مسميات (حيوان ناطق أو حيوان عاقل أو حيوان اجتماعي..) حاشا أن يكون حيواناً كما هو رائج في ثقافة الغرب القديم والحديث. وعند مثقفينا الحداثيين العلمانيين مع الأسف.

وغياب هذه المسميات في عقيدة الإسلام وثقافته دليل على التكريم الذي حظي به الإنسان في الإسلام. ودليل على القيمة الخاصة التي مَنَّ بها الله على بني آدم. وفضلهم على كثير من خلقه تفضيلا تاماً. قال تعالى: ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)) (الإسراء: ٧٠).

من أجل هذه القيمة تعددت الأحكام الشرعية التي تبغي حفظ آدمية الإنسان من السلوكيات الحيوانية، وتنأى به عن التشبه بالقطيع في المأكل والمشرب والجلوس والنوم واللباس وتدعونا آيات الله في القرآن الكريم بإلحاح إلى التفكر والتدبر والتأمل والاعتبار، وهذه كلها من خصائص الآدمي وليس الحيوان غير العاقل. بعكس الفلسفة الغربية المادية التي أكدت أن الإنسان حيوان عاقل أو ناطق، فإن تصورها الهابط هذا للإنسان انعكس على سلوكيات الإنسان الغربي اليوم، التي فيها الكثير من السلوكيات غير الآدمية القريبة من سلوك القطيع كالإباحية الجنسية، وكالزواج المثلي، والعري كالحيوان، وغيرها. باختصار جاءت عقيدة الإسلام برسالة «أنسنة» البشر وتمدين الشعوب والأمم.

- الفرق الثاني بين المرجعيتين أن الإنسان في عقيدة الإسلام تركيب لعالم المادة (الطين) وعالم الروح. قال تعالى: ((وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ)) (الحجر: ٢٦).

ثم قال تعالى : ((فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٧٢) فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٧٣) إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ)) (ص: ٧٢ – ٧٤).

لهذا فضّله الله على كثير من خلقه لأنه فعلاً مخلوق نوعي في هذا الكون لأنه تركيب وسط بين الملائكة في عالم الروح والطين في عالم المادة. وهذا ما لم ينعم به مخلوق آخر كما يخبرنا ديننا، والعلم لله.

أما في المرجعية الغربية فهو ليس أكثر من مادة عالية التعقيد. وفي ذلك حطٌ من قيمة الإنسان. فالمادة مهما كان الأمر هي أقل قيمة من الروح. وهذا الفرق الثاني لقيمة الإنسان بين المرجعيتين.

وتظهر القيمة النوعية للإنسان في الإسلام أن الله خلقه بيديه؛ قال تعالى: ((قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ)) (ص: ٧٥). وهذا شرف عظيم للإنسانية جمعاء.

وتظهر القيمة النوعية له أيضاً حين احتفل الله سبحانه وتعالى بميلاد الإنسان، وما أدراك ما هذا الاحتفال؟ إنه أمر الله للملائكة بالسجود لآدم كما في الآية أعلاه. وسجود الملائكة هنا هو سجود تكريم عظيم من رب العزة للإنسان، وليس سجود عبادة. فالمعبود الوحيد الأحد هو الله لا إله إلا هو. هل نشعر نحن بني البشر بهذا الكرم الإلهي العظيم ؟ أم أننا في غفلة كالأنعام؟

فالمسلم المدرك لعظمة هذا الدين هو الوحيد القادر على الشعور بنعمة هذا الكرم الإلهي. فيكون شاكراً لله بعبادته العبادة الحق. فقيمة الإنسان في عقيدة الإسلام وعند الله يفسرها حلول لعنة الله على من رفض السجود لآدم. إنه الشيطان الرجيم. واللعنة تعني الخروج من رحمة الرحمن الرحيم. يا له من أمر عظيم.

والقيمة الكبرى للإنسان في العقيدة الإسلامية تبرز أيضاً من خلال المنّ عليه من الله تعالى بالخلافة في الأرض، وتزويده بما يلزم لممارسة هذه المهمة الجليلة من علم وعقل. قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠) وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) (البقرة: ٣٠ – ٣١).

بل وسخر الله الكون للإنسان بأن مكنه بالعقل من القدرة على اكتشاف قوانين المادة وتسخيرها لتلبية حاجيات المجتمعات البشرية المادية والروحية.

قال تعالى: ((اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (١٢) وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) (الجاثية: ١٢ – ١٣).

فالتسخير من أكبر النعم الإلهية على بني البشر، وهو من أهم الحقوق الإنسانية التي على البشر صيانتها لكل البشر ولكل الأجيال. وأقل ما نعمل أن نحمد الله على كرمه هذا.

وأخبرنا ديننا بأن الإنسان لم يخلق عبثاً أو أن حياته عبث، بل خُلِق لعبادة الله العلي القدير، وهي الغاية من وجوده. قال تعالى: ((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)) (الذاريات: ٥٦).

فالإيمان بالبعث والعيش الأبدي في دار الآخرة، بعد الموت في دار الدنيا، يزيل عن النفس البشرية رعب العدم أو الفناء الأبدي الذي توعدت به عقيدة الإلحاد. فيشعر الآدمي بالطمأنينة والسكينة في دار الدنيا أولاً. وما السعادة إلا السكينة والطمأنينة في

النفس أولاً ثم في وسائل العيش ثانياً. والسعادة اليوم هي أكبر وأسمى حق من حقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس فإن إشاعة ثقافة الإلحاد جريمة في حق الإنسانية اليوم، لأنها تبعث في أغوار النفس البشرية الشقاء والرعب. وإنها إرهاب عظيم ومس خطير بحقوق الإنسان وبحق الآدمي في عمل هادف وفي العيش بسعادة وسكينة نفسية وطمأنينة روحية وفكرية في دار الدنيا قبل الآخرة. ونفس الأمر يقال في حق ثقافة العبث التي تحكم على الإنسان بالتيه واليأس الذي ينتهي إلى القنوط والشقاء فتختفي من حياة الآدمي نعمة السعادة. فتكون النتيجة إدمان الغرب على الانتحار والمخدرات والجريمة وانتشار وباء الأمراض العقلية والنفسية المدمرة.

فالإنسان وحقوقه في الشريعة الإسلامية أكبر من طين يشترك فيه مع كل موجودات الكون، وأكبر من حيوان يشترك مع باقي الحيوانات في بعض الغرائز، بل هو نفخة من روح الله الرزاق الكريم. هكذا علينا أن ننظر لهذا المخلوق النوعي، وعلى منوال ذلك نصوغ نظرية حقوق الإنسان. وإلا فإننا لم نقدر الإنسان حق قدره، ولم ننتبه لقيمته الخاصة في هذه المعمورة. قال تعالى: ((وَلَقَد كرَّمنا بَني آدَمَ)) (الإسراء: ٧٠). عندها فقط ستكون منظومة حقوق الإنسان أشمل وأعمق بكثير مما هي عليه اليوم في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان ذي المرجعية العلمانية.

رابعاً:المصالحة أيضاً جبهة مقاومة راشدة للعولمة كمعيق لنهضتنا

المصالحة مشروع تاريخي يعني أيضاً تشكيل جبهة لمقاومة عوامل الكبح الخارجية لنهضتنا في عصر العولمة، فَلَمُّ شمل قواتنا الوطنية العلمانية والإسلامية يصبح أكثر إلحاحاً عند الطرفين وعند الدولة وعند المجتمع حين تمتلك هذه المكونات الأربعة الوعي التاريخي الحاد لما تمثله العولمة من قهر تاريخي وحضاري ومن خطورة على هويتنا ومصيرنا التاريخي كدولة وأمة. لَمُّ الشمل يعني ألا نعيش نعيم شقاوة الجاهل كما قال الشاعر العربي الكبير المتنبي:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

بعبارة أخرى إنَّ وعي قهر العولمة يجعل القهر أكثر قهراً ، فيدفعنا ذلك للتكتل والحركة رغم اختلافاتنا الأيديولوجية.

أما تبني أسلوب العداوة بين المغاربة، بين أبناء الأمة الواحدة فَكَمَنْ يَخِيطُ في الهواء، أو يحرث في الماء، ولن يخدم إلا الأعداء. والأعداء اليوم باختصار هم سادة العولمة الذين علينا وعي قهرهم وخطورتهم.

فالعولمة غزوة استعمارية ثانية غايتها تطبيع وتطويع شعوب العالم الإسلامي، تطويعها لخدمة مصالح القوة الاستعمارية الجديدة وأهدافها البعيدة المدى.

فهدف العولمة الحضاري تعميم خصوصية الغرب الغازي ونموذجه الثقافي على العالم طوْعاً وكرها. وهدفها السياسي «مركزة» صناعة القرار السياسي ليصبح دولياً عن طريق تهجير صناعة القرار السياسي من دولنا القطرية لفائدة المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن الدولي والشركات العابرة للقارات. فالعولمة استعمار جماعي بامتياز ويستعمل آليات استعمار جماعية هذه المرة.

طغى على الغزوة الاستعمارية الأولى أسلوب التنافس الحاد بين الدول الإمبريالية حول المستعمرات. كانت نتيجته قيام الحرب العالمية الأولى والثانية بين هذه الدولة الغازية. والحربان لم تكونا في الواقع عالميتين بل حربان إمبرياليتان ولا علاقة للعالم بهما إلا من باب التبعية.

أسلوب التنافس بين الدول الإمبريالية هذا لم يعد قائما اليوم مع الغزوة الاستعمارية الثانية مع عصر العولمة. بل إن الدول الإمبريالية لمَّت شملها ووحدت صفوفها وأرست آليات الاستعمار الجماعي اليوم لشعوب الجنوب. وتخلت نهائيا عن التنافس المميت فيما بينها والذي نهجته الغزوة الأولى. وإن أبقت على أسلوب المناوشة فيما بينها. فالأسلوب الجماعي للغزو من أخطر التحولات النوعية في طبيعة الاستعمار اليوم. لقد أعطى قوة إضافية للمستعمر الجديد تعادل عشرات المرات قوته في الغزوة الأولى. فهل أدركنا جبروت هذه القوة ؟ ألم يحن الوقت لنَلُمَّ نحن أبناء الجنوب شملنا ولو على صعيد الوطن الواحد؟ أما لَمُّ الشمل على صعيد تكتل إقليمي يضم عدداً من غرف دار العروبة والإسلام فهو البلسم الشافي، لا محالة، لداء العولمة.

والآليات التي وظفتها الغزوة الأولى للتسرب والسيطرة هي نفسها التي توظفها الغزوة الثانية في عصر العولمة. وهي أربع آليات: آلية (السلعة) أو الغزو لاقتصادي، آلية (الكلمة) أو الغزو الثقافي، آلية (الدبابة) أو الغزو العسكري، آلية (السلطة) أو التحكم السياسي.

لكن الفرق النوعي بين آليات الغزوتين أن آليات المستعمرين الجدد في عصر العولمة تتخذ طابعاً جماعياً فظهرت السلعة العابرة للقوميات كما تمثلت في المؤسسات الاقتصادية الجماعية وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات العابرة للقوميات. فبها يتحكم الكبار في الصغار من أمم العالم فيحددون لهم سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية وغيرها.

وظهرت الدبابة العابرة للقوميات ومثالها الحي اليوم هو الحلف الأطلسي الذي يتوسع باستمرار بين دول الشمال، واليوم أصبح حاضراً حتى في مناطق خارج أوروبا كما هو الحال في أفغانستان، وقد نجد له حضوراً غداً في العراق المحتل اليوم. وهو اليوم يعتبر سيفاً مسلطاً على كل الدول خارجه. بل إن الجيش الأمريكي وحده أصبح يمثل قوة قادرة على ابتزاز شعوب العالم وإخضاعها لتحقيق المصالح القومية الإستراتيجية الأمريكية ومصالح الصهيونية العالمية أولاً ثم مصالح الغرب ثانياً. فقوة الجيش الأمريكي تعادل قوة ١٩ دولة تلي الولايات المتحدة في القوة العسكرية منها روسيا الاتحادية نفسها.

وظهرت آلية السلطة الجماعية العابرة للقوميات في صنع القرار، ويمثلها اليوم مجلس الأمن الدولي. لقد تحول فعلاً وليس شكلاً إلى أداة تخدم مصالح الغرب الإستراتيجية وتسد منافذ وفرص التقدم عند صغار الأمم، وبالخصوص الدول العربية والإسلامية. وحتى تلك الخلافات التي تبرز أحياناً بين الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية كروسيا الاتحادية وفرنسا ليست أكثر من خلافات تكتيكية، غالباً ما تنتهي بالتوافق بل والتحالف ضدنا، كموقف الاتحاد الأوروبي من حركة حماس، لأن مصالح الغرب الغازي أكبر بكثير من مناوشاته التكتيكية.

وظهرت الكلمة والصورة العابرة للقوميات والقارات، وإن كان في هذه الجبهة اليوم تنافس، ولم تتحكم فيه الغزوة بالتمام بعد. وقد لا تتحكم.

والنتائج الراهنة والمحتملة للعولمة قد تكون خطيرة للغاية على مقدرات بلدان العالم الإسلامي.

لقد صمدت الدول المستقلة مدة تقارب الخمسين عاماً بعد الاستقلال، لكن هذه الدول بدأت تفقد صمودها أمام ضربات الموجة الثانية للغزاة مع عصر العولمة. وبدأت أبنيها تتهدم الواحد تلو الآخر.

لقد نجحت الغزوة الثانية في تفكيك صمود البنيان السياسي للدولة القطرية الوطنية في عالم الجنوب، ومنها دولنا. فالدولة القطرية في عالم الجنوب بدأت تفقد سيادتها الكاملة على صنع القرار السياسي الوطني. لم يعد للسلطة الحكومية ولا للسلطة التشريعية استقلالية في اتخاذ القرار الأساس، وفي رسم السياسة العامة بعيداً عن المؤسسات الدولية، بل أصبحت جلّ القرارات تملى من وراء الستار ومن خلال الشروط التي يمليها أمراء المال العالميون وأمراء الديون. ولذا نرى ظاهرة وجود خبراء صندوق النقد الدولي في كل القطاعات الوزارية للدول المدينة يراقبون ويُفتون.

لقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية الدولية المانحة للقروض ومنظمة التجارة العالمية والشركات العابرة للقوميات مدافع حقيقية مصوبة تجاه أية إرادة سياسية ترغب أن تكون مستقلة في صنع قرارها السياسي الوطني. وإذا أضفنا إلى ذلك المدافع المنصوبة من حكامنا سندرك مدى العجز الذي نعاني منه في إنجاز النهوض الحضاري المطلوب في عصر العولمة. وندرك بالتالي مدى أهمية المصالحة بين الأطراف الأساسية من الوطنيين الديمقراطيين العلمانيين والإسلاميين ومؤسسة الدولة القطرية. وندرك أيضاً مدى أهمية الابتعاد عن الخصومات الهامشية والمجانية بل والمضرة. والانخراط في ورش الإصلاح الحقيقي في البلاد.

لقد نجح ذلك الرهط من خصوم الإصلاح الحقيقي في تهريب المعركة الحق وإبدالها معارك لا نفع سياسي وحضاري من ورائها، وأقصد بذلك لوبي الفساد والإفساد ببلادنا. فهو حريص بالدرجة الأولى على استمرار التطاحن بين الإسلاميين والوطنيين من العلمانيين. بل لا يألو جهداً وعزماً في وضع الخطط ونصب الفخاخ لتسعير نار التطاحن ونار الفتنة بين التيارين

الكبيرين. فلوبي الفساد جزء لا يتجزأ من أقطاب الغزوة الاستعمارية الثانية فهم عملاؤه بامتياز وسط الشعب المغربي، فهم أعدى أعداء البلاد.

ونجحت الغزوة الثانية أيضاً في تفكيك البنيان الاقتصادي. وهو مظهر من مظاهر تآكل سيادة الدولة القطرية، يتجلى اليوم في تجريد الدولة من وظيفتها الحضارية التحررية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق خصخصة القطاع الاقتصادي العام التابع للدولة. إن الثروة الوطنية التي راكمتها شعوبنا عبر عقود من العمل تشهد أنجع وأنجح مؤسساتها اليوم تفويتاً سريعاً لها بأهبط الأثمان إلى القطاع الخاص. وبها يتم تعطيل وظيفة الدولة الاقتصادية. وهذا من أخطر الإجراءات التي يقوم بها الاستعمار الجديد لتجفيف مصادر العمران المادي ببلادنا. كما أن الغزوة الثانية تدفع الدولة القطرية دفعاً للتخلي عن وظائفها الاجتماعية وتقديم الخدمة لأهل الوطن.

بدأت الدولة القطرية تتخلى تحت ضغط مؤسسات الاستعمار الجديد في التقليص من وظيفتها في التخطيط وإعداد وتوفير الشغل والتعليم والصحة وغيرها. كل ذلك لخدمة الدين الخارجي وخدمة أرباح الرأسمال الأجنبي ولوبي الفساد بالداخل. كما بدأت الدولة مضطرة تحت ضغط توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الأجانب في الإزالة المتدرجة للأنظمة الاقتصادية الخاصة بحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية غير المتكافئة. كل ذلك من أجل بناء الطريق الاقتصادي السيار ذي الاتجاه الواحد الذي ترغب فيه دول الشمال، الطريق الذي تعبر فيه السلعة الشمالية إلى عالم الجنوب بدون صعوبة تذكر. ففي أفق ٢٠١٠م تكون السوق قد فتحت على مصراعيها أمام التجارة العالمية لإتمام بناء الطريق السيار الاقتصادي في اتجاه واحد.

أما سير سلع وإنتاج عالم الجنوب في هذا الطريق السيار في اتجاه الشمال فغير وارد، بسبب القيود التجارية المضروبة على منتجات عالم الجنوب في أسواق عالم الشمال، فهناك أكثر من ٢٥٠٠ قيد جمركي تحد من حركتها في اتجاه الشمال الغني[٣].

ونجحت الغزوة الاستعمارية الثانية أيضاً في تفكيك البنيان الاجتماعي والثقافي للشعوب. فالتفكيك المستمر لنسيجنا الاقتصادي والتآكل المستمر لقرارنا السياسي المستقل أدى إلى بداية التآكل لنسيجنا الاجتماعي ورصيدنا الثقافي والوجداني.

فتساقط المقاولات الاقتصادية في بلادنا بالمئات وصعوبة استنبات مثلها أو أكثر، ساهم في توسيع فئة المعطلين ببلادنا. وساهم في هدر مئات الآلاف من الأدمغة المالكة للعلم والمعرفة والتي ما أحوج أمتنا لها اليوم. فإذا أضفنا إلى ما تساهم به العولمة اليوم من تعطيل لقدراتنا البشرية، ما يساهم به التخلف الحضاري الناتج عن توقف النفير الحضاري ببلادنا وبلاد المسلمين عامة، بسبب الابتعاد عن الفكرة الإسلامية النافرة للمجتمع وتبني فكرة العلمانية المنفرة. قلت فإذا ما أضفنا الكابحين إلى بعضهما البعض أمكننا القول بأن العطالة التاريخية تنحو نحو التعميم. إنه الخطر المبين. فمجتمعنا واقتصادنا يسير حثيثاً نحو هامش الدورة الإنتاجية، مع هيمنة ما يعرف

عند الاقتصاديين بهيمنة المجتمع اللاشكلي أو اللانمطي. وهذا خطر داهم. علينا جميعاً دولاً، وأحزاباً علمانية وطنية، وأحزاباً إسلامية وطنية، استيعابه وإدراكه إدراكاً تاماً، والبحث الجاد عن الوسيلة لمقاومته. والمقاومة ليست أكثر من بناء حركة التحرر الثانية. ولن تتم إلا بلمّ كافة القوة وشحذها كافة. لا تبذير لذرة من قواتنا الوطنية المخلصة في صراع سياسي على جثث الجيف والميتة السياسية والفتات.

وتآكل استقلالية صنع القرار السياسي لبلادنا، وبداية تفكك النسيج الاقتصادي والاجتماعي انعكسا سلباً على البنيان الفكري والنفسي للمجتمع، ومنظومة القيم الأخلاقية الأصيلة عنده. فالخصاصة المادية المهولة زادت من حدة التنافس بين المعوزين والأثرياء على حصة الثروة الوطنية النحيفة أصلاً. فازداد حجم ومساحة الطمع المادي عند بعض الشرائح في المجتمع فولّد عند الفرد والجماعة سيكولوجية الخلاص الفردي من الفقر عند المعوزين ، الخلاص بكل الوسائل من حياة العَوَز المادي، وولّد أيضاً سيكولوجية الخلاص الفردي من احتمال الفقر عند الأغنياء، بتكديس الثروة بكل الوسائل خوفاً من العَوَز المادي في قادم الأيام. لقد انتشر طاعون الطمع. الطمع المادي والطمع السياسي. والطمع طاعون أسود لأنه بالتأكيد مجاعة روحية ونفسية خطيرة للغاية. وأهلها قوم جائعون حتى وإن كانوا من أغنى الأغنياء.

ونفسية الطَّمّاع اليوم أكثر انتشاراً وسط طبقة الفساد سواء عند الفئات الأكثر غنًى أو عند الفئات الأكثر فقراً فهما جسدان لرأس واحد. هو رأس الفساد بكل أشكاله العقدية والأخلاقية والاقتصادية والإدارية والسياسية. وحين تتملك نفسية الطمع فرداً ما، فإنه يصبح مشروع فرد فاسد بالقوة وانتهازي بالقوة بل مشروع فرد مجرم بالقوة. خصوصاً إذا كانت القيم التي تحيط و تؤطر البيئة التي يعيش فيها ليست قيم عفة. عفة سياسية واقتصادية. قيم مادية كلها عشق للحياة الدنيا وملذاتها ونبذ أو كفر بالحياة الآخرة.

إن قسماً من مجتمعنا يعيش مرحلة تفكك المقاومة السيكولوجية للفساد، بفعل اليأس والفرص المحدودة للعيش، وبفعل قلة التأطير الإسلامي لهذه الفئات التي تعاني فقراً في معتقدات الإسلام في هذا الشأن كالتحلي والتسلح بالصبر النافع وبالقناعة والموازنة بين الحاجات المادية والحاجات الروحية عند الفرد المسلم وغير المسلم. فالفئات التي حظيت بحد أدنى من التأطير الإسلامي هي التي ينمو في وسطها اليوم تيار الصحوة حتى وإن كانت فقيرة، أو حتى وإن كانت ثرية. وبالمقابل فإن الفئات، التي مازال الفكر العلماني هو المؤطر لها، تزداد اليوم انغماساً في الفساد. ويزداد ضعفها السيكولوجي على مقاومة مغريات الفساد.

والعولمة اليوم تعطي قوة أكبر لهذا الضعف على المقاومة. وحركة التحرر الثانية هي الكفيلة- بإذن الله- بإعادة بناء سيكولوجية الصبر عند الابتلاء والمقاومة للفساد وإعادة بناء منظومة القيم الأخلاقية المنهارة اليوم مع فخ العولمة، الذي يشجع بلا حدود ثقافة الشهوة ومجتمعات الاستهلاك والخلاص الفردي والعجلة بدل قيم العفة والصبر والصمود.

خامساً: المصالحة الوطنية حركة تحرر ثانية تُعدُّ محرك النهضة وتوفر وقوده

قبل تناول الحديث عن فرص النهضة، أريد أن أثير ملاحظة هامة تخص قوى الكبح الحضاري. إن إماطة اللثام عن قوى الكوابح السالفة الذكر لا يكفي إطلاقاً للانطلاق في ورش النهضة. إن التخلص من الكوابح غايته تحرير حركة جسم المجتمع لا غير، كرفع الكابح عن السيارة الذي لا يفرض بالضرورة انطلاق السيارة إلا إذا كانت واقفة في منحدر تريد نزوله ، أما إذا كان صاحب السيارة يريد صعود المنحدر أو يريد السير في المنبسط ، فلا بد من إزالة الكوابح وتشغيل المحرك لضمان الانطلاق. ووضعنا نحن المسلمين اليوم أننا مرغمون على صعود المنحدر التاريخي، إذاً فلا بد من المحرك وتشغيله. فبناء المحرك فرض كفاية وإن لم يكن ففرض عين. والمحرك بالأساس هو أطراف المصالحة الوطنية التاريخية الثلاثة: الحكام، والكتلة الوطنية من التيارين الأساسيين: الديمقراطيين الحداثيين والديمقراطيين الإسلاميين. لكن بناء المحرك الوطني غير كاف لانطلاق حركة النهضة، إذ لا بد من تزويد المحرك بالوقود. ونحرص ما أمكن على أن يكون وقودنا التاريخي قليل النفايات الفكرية والسياسية، وجيد الاشتعال لضمان سرعة تاريخية كافية، تمكننا من الالتحاق بركب الحضارة أولاً. فسرعة الزمن التاريخي اليوم عالية للغاية. لقد قدر المختصون أن ما أنتجه العالم من الثروة المادية، وليس الروحية، في عقد من الزمان في نهاية القرن المنصرم، يعادل ما أنتجته البشرية جمعاء خلال عشرة آلاف سنة، والوتيرة التاريخية تزداد تسارعاً يوماً بعد يوم.

فإزالة قوى الكبح الوافدة من الغرب الاستعماري كالعلمانية والإلحاد وثقافة الشهوة والاستهلاك، أو الوافدة علينا من ماضينا المنحط كبدعة التصوف والجبرية المطلقة وبدعة الخوارج، شرط للنهضة وليس ركناً لها بلغة علماء أصول الفقه، حتى يتحرر جسم الأمة وينظف محركها من الأوساخ والنفايات الفكرية الموروثة، مما سيوفر لنا قوة إضافية تسرع الحركة فينا. لكنه ليس ركناً للنهضة. فالركن هو توفير قوى الدفع الحضاري أي إعداد المحرك والوقود. وحتى إن نجحنا في إعداد المحرك فهل لنا من وقود للتزود؟ نعم لنا.

ووقودنا هو مجموع العوامل الحاملة لمشروع النهضة في بلادنا والدافعة للتقدم والارتقاء الحضاري لشعبنا المسلم. وقوى الدفع هذه ليست أكثر من قوانين وسنن تحكم المرحلة التاريخية التي نعيشها اليوم.

سنن علينا تسخيرها لتحقيق مشروع النهضة. فلكل مرحلة تاريخية سنن وضوابط تاريخية تحكمها، تمثل روح العصر. فما هي السنن التي تؤطر عصر العولمة والتي يمكن أن نسخرها في إنجاز مشروع النهضة في بلادنا؟

يحكم مجرى التاريخ البشري اليوم طوفان العولمة. وداخل مجرى التاريخ اليوم، تنمو سنن تحدد للمجرى مساره واتجاهه، أهمها خمس سنن:

١. سنة الديمقراطية وحقوق الإنسان للارتقاء بآدمية البشر.

٢. سنة أو قانون التكتلات الجهوية الكبرى لتكوين الكتلة الحرجة للتنمية.
٣. سنة الصحوة الدينية العالمية لإنقاذ البشرية من المجاعة الروحية.
٤. سنة الثورة العلمية التكنولوجية لتسخير مرفق الكون
٥. سنة التنمية المستدامة للرفق بمرفق الكون.

وبوصلة مشروع المصالحة التاريخية ليست أكثر من امتطاء هذه السنن وتسخيرها كلها من أجل نهضة كاملة. فنحن مجبورون بالضرورة التاريخية على بناء صرح الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى بناء تكتلات جهوية، وعلى امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا، وعلى إنجاز تنمية مستدامة. وكل هذا يتطلب حضور الفكرة النافرة للمجتمع ليقوم بعمل غير عادي، والفكرة أو المعتقد المستنفر ستوفرها بإذن الله تعالى سنة الصحوة الإسلامية المباركة، فهل سيفقه التيار العلماني ذلك؟

فما هي الركائز السياسية الكبرى للمصالحة بين أطراف القطر الواحد؟

- الركيزة الأولى: العضّ بصدق من كافة الأطرف وبالنواجذ على صون مقدسات الوطن.
- الركيزة الثانية: خطة وطنية بعيدة المدى لتجفيف منابع الفساد الشامل ببلادنا، خطة واقعية -حذرة للغاية- من الانزلاق نحو الفتن الاجتماعية والسياسية، تحرص على المستقبل أكثر من الكلام عن الماضي الفاسد.
- الركيزة الثالثة: فتح ورشة الإصلاح المتدرج: السياسي والإداري والقانوني والحقوقي والقضائي. ورشة تبني إستراتيجية الواقعية المناضلة، لا المفلسة المؤثرة إيجاباً، لا المتأثرة سلباً.
- الركيزة الرابعة: خطة وبرنامج وحملة وطنية لتأهيل المقاولة الاقتصادية للقدرة على السباحة والصمود في نهر العولمة الجارف.
- الركيزة الخامسة: العمل الحازم من كل أطراف المصالحة لتحضير الكتلة الحرجة للمقاولة المؤهلة في مجال العلم والتكنولوجيا والحجم السكاني والموارد المادية والبشرية. فالكتلة السكانية الحرجة للتنمية الحقيقية اليوم تتطلب تكتلاً يفوق ١٠٠ مليون نسمة.
- الركيزة السادسة: فتح ورشة الإصلاح الديمقراطي الجاد في كيان المجتمع المدني وكيان الدولة.
- الركيزة السابعة: إعادة الاعتبار للأخلاق في العمل السياسي وتفادي الميكيافيلية المنحطة بتجاوز الأزمة الأخلاقية البارزة اليوم في الطلاق بين القول والفعل السياسيين عند

الفاعلين السياسيين الأساسيين. وفي تهريب المعارك الحقيقة والاشتغال على المغشوش منها. فـ ((تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ)) (آل عمران: ٦٤).

وبالله التوفيق